Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (3), Issue (13): 30 Dec 2019
P: 53 - 73
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (3)، العدد (13): 30 ديسمبر 2019 م
ص: 53 - 73

Impact of the disclosure of financial instruments in accordance with the requirements of IFRS 7 on the financial performance of banks: Evidence from Bahrain

Ammar Esam Abdul Rahman Alsammarraee
Talal Alalkawi
Nadya Abdul Jabbar Mohammed Alshareeda
Administrative Sciences College || ASU Bahrain || Kingdome of Bahrain

Abstract: A key objective of the research is to determine the extent to which conventional Bahraini banks- the retail sector- comply with the requirements for disclosure of financial instruments in accordance with the requirements of IFRS 7, As well as measuring the impact of that compliance on the financial performance of those banks. The descriptive and analytical approach adopted In order to achieve these objectives. A survey questionnaire consisting of 27 paragraphs of IFRS 7 was used to identify the banks that comply with the requirements of that standard, and then to measure the impact of Bahraini banks' compliance with the requirements of the said standard on their financial performance.

In order to analyze the data and test the hypotheses, the SPSS program was used. The most important results were: Bahraini conventional banks- retail sector- comply with the requirements of IFRS 7 and there is also an impact of the compliance of the Bahraini conventional banks –retail sector- on financial performance is measured by the rate of return on assets.

Finally, the study recommended increasing the awareness of employees in conventional banks in the Kingdom of Bahrain of the importance of applying financial reporting standards including IFRS 7 and their impact on the financial performance of banks.

Keywords: Conventional banks, financial performance, International Financial Reporting Standard No.7.

أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين)

عمار عصام عبد الرحمن السامرائي
طلال العلكاوي
نادية عبد الجبار الشريدة
كلية العلوم الإدارية || جامعة العلوم التطبيقية || مملكة البحرين

الملخص: هَدِفَ البحث إلى تحديد مدى التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، وكذلك قياس أثر ذلك الالتزام على الأداء المالي لتلك المصارف. ولتحقيق تلك الأهداف تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على استمارة استقصاء مكونة من 27 فقرة من فقرات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) لتحديد المصارف الملتزمة بمتطلبات ذلك المعيار، ثم قياس أثر التزام المصارف البحرينية بمتطلبات المعيار المذكور على الأداء المالي لها. ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: تلتزم المصارف

التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 7، وكذلك يوجد أثر لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية في جميع محاوره على الأداء المالي مقاساً بنسبة معدل العائد على الأصول.
واخيراً أوصى البحث بالعمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في المصارف التقليدية في مملكة البحرين بأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي وأثرها على الأداء المالي للمصارف ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7.

الكلمات المفتاحية: المصارف التقليدية، الأداء المالي، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم7.

المقدمة:

تعد الأزمة المالية العالمية في نهاية العقد الأول من القرن الحالي من أكثر الأزمات التي يجب الحذر من تكرارها والعمل على تحصين اقتصاديات الدول من آثار مثل هذه الأزمات، وتعد المصارف من المؤسسات المالية التي تتأثر بشكل سريع بأي أزمة مالية قد يؤدي بها احياناً إلى الانهيار إذا لم تعتمد سياسات سليمة للتحوط ومواجهة الأزمات المالية، ولكي يتم ذلك لا بد لها من الالتزام بقواعد العمل الذي وضعته لها المنظمات والهيئات الدولية، وفي مقدمتها مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي أخذ على عاتقه وضع المعايير المحاسبية الدولية التي تتناول سياسات الإفصاح المحاسبي الذي ما أن التزمت به المؤسسات سوف تقلل وبشكل كبير تعرضها للأزمات المالية. ولا تنأى المصارف العاملة في مملكة البحرين عن هذه الاحتمالات كونها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، مما يتوجب عليها العمل على تمكين خطوط دفاعاتها لتأمين عدم التأثر بهذه الأزمات. ومن هنا تكونت فكرة البحث الحالي في قياس الدلالة الإحصائية بين التزام المصارف العاملة في مملكة البحرين بمتطلبات الإفصاح وأدائها المالي خلال فترة (5) سنوات. إذ أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما سوف يدل على مستوى التزام هذه المصارف بمعايير الإفصاح التي قد تقي هذه المؤسسات من آثار الأزمات المالية.

مشكلة البحث:

من خلال اطلاع الباحثون على العديد من المصادر والأدبيات العلمية وجد بأن هنالك قلة الاهتمام وتسليط الضوء على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العاملة في مملكة البحرين. وبالنظر لأهمية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) "الإفصاح عن الأدوات المالية" وقياس أثره على الأداء المالي في المصارف العاملة في مملكة البحرين، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي:

هل هناك أثر للإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي للمصارف العاملة في مملكة البحرين؟

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى:

"لا تلتزم المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية"

- الفرضية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور قائمة المركز المالي) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

- الفرضية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور قائمة الدخل الشامل) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

- الفرضية الرابعة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور الإفصاحات الاخرى) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

- الفرضية الخامسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المخاطر الائتمانية للأدوات المالية) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحديد مدى التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
2. التعرف على التغييرات بالعوائد على أصول المصارف موضوع البحث خلال السلسة الزمنية للبحث كأحد مؤشرات قياس أدائها.
3. قياس أثر التزام المصارف موضوع البحث بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على أدائها المالي.

أهمية البحث العلمية والعملية:

تنبع أهمية البحث العلمية والعملية من أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية ومدى أثره على الأداء المالي للمصارف العاملة في مملكة البحرين لذلك تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. الأهمية العملية للبحث في التركيز على الأدوات المالية كونها تساهم في اكتشاف وتحديد أثر التزام المصارف العاملة في مملكة البحرين بها على تحسين أداءها المالي.
2. الأهمية العلمية هي تسليط الضوء على الأداء المالي للمصارف العاملة في مملكة البحرين، حيث إن يعطي دلالة على استمرارية نجاح عمل المصارف وسيكون البحث اضافة علمية للطلبة ومكتبة مصرف البحرين المركزي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.

منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث سيتبع الباحثون المنهج التحليلي في استقراء طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن الأدوات المالية وبين الأداء المالي للمصارف، إذ سيتم استعمال هذا المنهج في استقراء مجتمع وعينة البحث فضلاً عن استخدام المنهج الاستنباطي في دراسة الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية للمصارف وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) ويستخدم هذا المنهج للخروج باستنتاجات البحث وتوصياته.

وسيعتمد الباحثون في الجانب العملي على:

1. يتم إعداد استمارة الاستقصاء مكونة من (27) فقرة من فقرات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (الإفصاح عن الأدوات المالية) يتم التحقق فيها من مدى التزام المصارف التقليدية البحرينية (كل بنك على حده) بفقرات المعيار رقم (7) عند إعداد قوائمهم المالية، وقد طبقت من قبل الباحثين على عينة البحث من المصارف التقليدية العاملة البحرينية – قطاع التجزئة بإعطاء تقييم (1) في حالة تطبيق الفقرة وتقييم (0) في حالة عدم تطبيق الفقرة.
2. يتم تحديد المصارف الملتزمة بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) بناءً على نتائج الاستقصاء.
3. يتم قياس أثر التزام المصارف البحرينية (عينة البحث الملتزمة) بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي ولخمس سنوات (2013- 2017).

حدود البحث:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

أ- الحدود الموضوعية: الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التقليدية البحرينية عن الأدوات المالية في (المركز المالي، الدخل الشامل، الإفصاحات الأخرى، المخاطر الائتمانية).

ب- الحدود المكانية: المصارف التقليدية البحرينية العاملة في مملكة البحرين عينة البحث.

ج- الحدود الزمانية: تشتمل القوائم المالية للمصارف التقليدية البحرينية للسنوات (2013- 2017).

ثانياً: الإطار النظري

لمحة تاريخية:

يقصد بالمعيار المحاسبي بأنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين. (ISO – International Standards Organization)، وقد بدأ إعداد مشروع معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات، في يوليو 2004 وتم إصداره في أغسطس 2005، وبدأ تطبيقه فعلاً في الأول من يناير 2009، وقد تم إجراء سلسلة من التعديلات على المعيار يمكن تلخيصها فيما يلي: (https: //www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7)

1. مايو 2008: تعديلات عن احتساب الفوائد بالقيمة العادلة للشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة.
2. اكتوبر 2008: إعادة تصنيف الأصول المالية.
3. أكتوبر 2008: إعادة تصنيف الأصول المالية.
4. ديسمبر 2008: مشروع تعريف الاستثمارات في أدوات الدينز (تم التخلي عن المشروع في يناير 2009)
5. مارس 2009: تحسين الإفصاح عن الأدوات المالية.
6. مايو 2010: تم التعديل طبقاً للتحديث على المعايير الدولية للتقارير المالي والذي يركز على الإفصاحات.
7. أكتوبر 2010: تعديلات الإفصاحات عن تحويلات الأصول المالية.
8. ديسمبر 2011: تعديلات إفصاحات تعويض الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
9. نوفمبر 2013: تنفيذ إفصاحات إضافية والتعديلات التابعة نتيجة إدخال فصل محاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية (9).

10. سبتمبر 2014: إجراء تعديلات وتطوير معايير الدولية للتقارير المالية على عقود تقديم الخدمات وإمكانية تطبيقها على القوائم المالية.

يضيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) بعض الإفصاحات الجديدة عن الأدوات المالية إلى تلك التي كانت مطلوبة في السابق من قبل معيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: الإفصاح والعرض وتحل الإفصاحات الجديدة محل تلك التي كانت مطلوبة سابقاً طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30) الإفصاحات في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة، بحيث تضع جميع تلك الإفصاحات في إطار الإفصاح عن الأدوات المالية معًا في معيار جديد للأدوات المالية: الإفصاحات. في حين ما تبقى من أجزاء ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (32) تتناول فقط مسائل عرض الأدوات المالية، إذ تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية تقديم بعض الإفصاحات حسب فئة الأدوات ويجب على كل مؤسسة أن تجمع أدواتها المالية في فئات من الأدوات المماثلة حسب وملاءمتها لطبيعة المعلومات المقدمة.

ولغرض التركيز على أهمية الإفصاحات في المصارف المدرجة في بورصة مملكة البحرين سوف يركز البحث الحالي عن أهم ما جاء ضمن الفئة الرئيسية الأولى للإفصاحات المطلوبة في المعيار الدولي للتقارير المالية (7) والتي تتضمن معلومات حول أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل الواجب الإفصاح عنها ضمن الفئة الأولى، وذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها المباشر في قياس الأداء المالي للمؤسسات المالية متمثلة في المصارف المدرجة في بورصة مملكة البحرين.

الإفصاحات عن الأدوات المالية

اذ يعتبر الإفصاح ركن رئيس للإعلام المحاسبي من خلال توفيره المعلومات المالية والمحاسبية التي تمثل المحتوى الإعلامي الذي يزود المستفيدين بالمعلومات الكافية والملائمة والتي من المتوقع الاستفادة منها في اتخاذ قراراته. (حنان وزملائه، 2004: 17).

ويعرف الإفصاح بأنه إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلوماً يهدف إلى توفير معلومات تفيد مختلف المستفيدين منها عند اتخاذ القرارات. (فاضل، 2017: 44)

وقد تم تعريف الإفصاح المحاسبي بشكل مهني على أنه "عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة" (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، 1973: 21)

يجب أن يتعلق الإفصاح بشكل المعلومات الواردة في القوائم المالية وتصنيفاتها، إضافة إلى ضرورة أن يشتمل على معاني المصطلحات الواردة في القوائم.

وأشار (شرويدر وآخرون) على أنه يجب أن تفصح التقارير المحاسبية عما هو ضروري لجعلها غير مضللة. ومن هنا يمكن القول بأن مهمة الإفصاح غير محددة بحجم أو كم معين من المعلومات، ولكن على الشركات استخدام التقارير المحاسبية حصراً لأغراض الإفصاح عما تراه مناسباً من معلومات تتعلق بالمشروع لجعل تلك التقارير غير مضلله للمستفيدين لاتخاذ قراراتهم. (شرويدر وآخرون، 2012: 55)

وما يؤكد هذا التوجه تعريف "تشوي"، للإفصاح المحاسبي على أنه نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو أخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قرارته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

وترى (زوينة، 2015) إلى أن الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، وعلى وجه الخصوص بعد تحول المحاسبة إلى مدخل الملكية أو ما يعرف أيضاً بمدخل المستخدمين. وتأتي أهمية الإفصاح من خلال اسهامه في أثراء

قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، من خلال اسهام المحاسبة في التوصيل الناجح للمعلومات ولمختلف الأطراف والذي يتم من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والذي يهدف إلى تقديم ما يحتاجه المستفيدين من متخذي القرارات من معلومات. (زوينة، 2015: 43. (

في حين يرى (تشوي) بأن مصطلح الإفصاح يتمثل في "الكشف عن الشيء وبيانه" ويركز على تمييز الظاهرة موضوع الدراسة، وتوضيح معالمها بالشكل الذي يمكن معه تسهيل فهم المعنى المنشود. (تشوي، 2004: 66)

عرف (عبد العال) الإفصاح على أنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل" (عبد العال، 2005: 62 (.

تعددت تعاريف الإفصاح المحاسبي في الأدبيات المحاسبية، وركزت كثيراً مقارنة الإفصاح بمصطلح مرادف له، ألا وهو العرض، حيث حدد مقصده بأنه "إعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت اليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، إضافة إلى ضرورة الإعلان عن جميع المعلومات المكملة الأخرى سواء كانت محاسبية أو غير محاسبية، وذلك بصورة شاملة وملائمة لاحتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير

يتفق الباحثون مع ما توجه اليه (زوينة، 2015)، إلى أن من أهم الشروط الواجب توافرها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح ما يلي:

أ- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.

ب- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تميز فئة عن أخرى.

ج- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.

د- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية، حيث إن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

هـ- أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدتهم للوصول إلى القرار الأمثل.

يقضي مبدأ الإفصاح الكامل بضرورة أن تقدم القوائم المالية للمنشأة وإيضاحاتها المتممة لها معلومات كافية عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم. تكون الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مكملة للمعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية، ويزداد التركيز على المعلومة والإفصاح عنها كلما ازدادت أهميتها النسبية.

يشير الإفصاح الكامل إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على قرارات مستخدمي تلك التقارير، حيث يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة، ولكن يبقى هذا هدفاً صعب المنال لسببين رئيسيين هما: (تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات، كثرة التفاصيل الغير مهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب)، وهكذا نجد أن تطبيق مفهوم الأهمية النسبية لتنقية الأحداث والعمليات والتركيز فقط على ما هو جوهري أمر ضروري في الإفصاح المحاسبي، حيث يعتمد عليه المحاسب والمدقق في تفسير وتطبيق نطاق الإفصاح الكامل. (حنان، 2006: 33)

يراعي الإفصاح الملائم حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية. (عومرية، 2014: 73)

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي المالية ((FASB في نشرته رقم (1) أهداف التقارير المالية على ضرورة تقديمها المعلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات من أجل تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استيراد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المنشأة على خلق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها من التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وقدرتها على سدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الكسبية، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على أسعار أسهمها. (زوينة، 2015: (46.

يتميز الإفصاح المحاسبي في المصارف عن غيرها من الوحدات الاقتصادية بأنه يعد بمثابة آلية تجعلها تحتك بنظام السوق، لذا ينبغي أن يتصف الإفصاح عن المعلومات لدى المصارف بالشمول (الكمال) بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين ضمن حدود معينة لكن بدرجة معقولة تمكنهم من تقييم أشكال المخاطرة التي تواجهها المصارف.

إضافة إلى ذلك يحتاج مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية التي تصدرها المصارف لمعلومات واضحة تمكنهم من فهم بشكل أفضل خصائص عمليات البنك، وعلى وجه الخصوص القدرة على السداد ومستوى السيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية.

بناءً على ما تقدم يرى للباحثين ضرورة تسليط الضوء على الإفصاح للأدوات المالية بحدود معيار الإبلاغ المالي رقم (7): الإفصاحات لبيان أثر التزام المصارف العاملة في مملكة البحرين بتطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا المعيار، وما إذا كان هذا التطبيق قد أدى إلى تحسين أدائها.

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع معلومات منظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

لا يعنى إصدار معيار مستقل للمصارف أنها سوف تلتزم بأحكامه فقط ولكن المقصود من ذلك بيان الإفصاحات الإضافية التي تلتزم المصارف بتقديمها، لأن الصناعة المصرفية ذات طبيعة خاصة وتتعرض لمخاطر عديدة قد لا تقابل المنشآت الأخرى.

تقييم الأداء المالي:

يعد تقويم الأداء المالي من المواضيع ذات الأهمية في جميع المنشآت التي ترغب بالاستمرارية والتي تسعى دائما لتحسين الوضع المالي لها. لهذا ركزت جميع الدراسات والبحوث المالية والادارية على موضوع تقييم الأداء ويعود ذلك لندرة الموارد المالية لدى اغلب المنشآت بالقياس بالاحتياجات المالية الضخمة وذلك لمواجهة التنافس ولمحالة الاستمرار والديمومة والاستقرار والنجاح والنمو والتطور ضمن سوق الأعمال بالمستقبل

ويعرف الأداء المالي بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها من أجل تكوين الايرادات. (https: //www.investopedia.com)

ويعرف العائد على الأصول بأنه مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح.(لولو، 2015: 37)

ويرى الباحثين أن الكشوفات المالية التي تحضرها الادارة المحاسبية في المنشأة وسيلة مهمة ورئيسية في تقييم الأداء المالي حيث إن تحليل الكشوف سوف تساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار وتقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم.

كما يرى البحثين أن تشكل النسب المالية الوسيلة الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية لتحليل الكشوف المالية والوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشأة او احتمالات الفشل فيها ولتحديد نقاط القوة والضعف لتحديد الكفاءة والفاعلية ولهذا فان النسب المالية تفيد في اضفاء دلالات معينة على البيانات الواردة في الكشوف المالية ومعنى اخر فان النسب المالية كأساس لتقيم الأداء لا تضيف معلومات جديدة بل تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل اسهل اي أن النسب المالية هي مقياس مفاهيمي وليس مقياسا فنيا وعلى من يحلل الحالة أن يفهم مضمون النسبة ومعناها ثم عليه أن يقرر حجم النسبة المقبولة في ظل طبيعة العمل الذي تقوم به منشأة الأعمال موضوع الأعمال التحليل والتقييم مع التأكد من أن هناك كم كبير من النسب المالية يمكن حسابها ولكن استخدامها واختيارها وانتقائها انما يعتمد حول الهدف المطلوب منها وعلى غاية الشخص القائم بالتحليل بمعنى اخر أن عدد النسب المالية التي يمكن تركيبها من البيانات المحاسبية يصل لعدة مئات الا أن تحديد الهدف من التحليل سيعطي الفرصة للمحلل المالي لاختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي للتغذية بالمعلومات المطلوبة. قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم

ثالثاً: الدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحثون على مجموعة من البحوث السابقة التي تناولت موضوع البحث الحالي تمكن الباحثين من حصر الدراسات السابقة التالية:

1. دراسة (Nidhi Sharma Sahore & Anshul Verma, 2017)، بعنوان:

"Corporate disclosure and financial performance of selected Indian manufacturing and Non-manufacturing companies ."

هدفت الدراسة إلى فهم تأثير خطوات الإفصاح من قبل الشركات على أدائها للسنوات بين 2010 و2015.

أشارت نتائج الدراسة إلى حقيقة أن الإفصاح الطوعي عن معلومات الشركة يلعب دورًا مهمًا للغاية في الأداء المالي للمؤسسة وكذلك الأداء غير المالي أيضًا. ونتيجة لذلك، تحسنت صورة الشركات في السوق كما تحسنت ثقة الجمهور بها وارتفعت أسعار أسهمها في السوق.

2. دراسة (Isaac N. Achoki & Julius W. Kule & Dr. J. Shukla, 2016) بعنوان:

"Effect of Voluntary Disclosure on the Financial Performance Of commercial Banks in Rwanda. A Study on Selected Banks in Rwanda."

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تأثير الإفصاح الطوعي عن الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين الإفصاح الطوعي والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية)

3. دراسة (Stephen Ojeka and Clementina Kanu, 2015) بعنوان:

"Does Financial Reporting Disclosures Enhance Firm Financial Performance in the Nigerian Manufacturing Companies "

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاحات المالية على الأداء المالي في قطاع التصنيع النيجيري.

اعتمد الباحثون عينات تقديرية غير احتمالية للوصول إلى المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات محل الدراسة. وتم قياس أداء الشركات من خلال العائد على حقوق المساهمين (ROE) كمتغير تابع بينما تم قياس المتغيرات المستقلة عن طريق: الضياع في الوقت، نوع تقرير مدقق الحسابات، قائمة القيمة المضافة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة.

خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن التقارير المالية وخاصة المتغيرات التي تم دراستها فيها لها تأثير إيجابي كبير في تحسين الأداء المالي لشركات التصنيع في نيجيريا.

4. دراسة زوينة (2015) بعنوان "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفق المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية لبعض المصارف الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى بيان أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وتبين للباحث عدم حرص المصارف الجزائرية لإيلاء الاهتمام الكافي للإفصاح ضمن بياناتها المالية.

وكانت من أهم توصيات الدراسة إلى ضرورة إلزام المصارف بتطبيق معايير بازل والتي من ضمنها التوصية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل زيادة درجة الشفافية والإفصاح خاصة بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.

5. دراسة العيسى (2012) بعنوان "مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على المصارف الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن المصارف الأردنية بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع، وكانت النتائج تشير إلى التزام التقارير المالية للمصارف الأردنية المنشورة بمتطلبات المعيار وكذلك تلتزم بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة،. وكانت أهم التوصيات التي خرج بها الباحث ضرورة الإفصاح عن الفقرات التي تم الإفصاح عنها بنسبة ضئيلة، ومنها تطوير السياسات الرقابية وتحقيق المرونة والكفاءة ومتابعة رقابة البنك.

تشير الدراسات السابقة إلى أن موضوع البحث لم يتم تسليط الضوء عليه بشكل كبير وعلى وجه الخصوص في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ومملكة البحرين خاصةً ومن هنا فأن قياس أثر إفصاح المصارف العاملة في مملكة البحرين عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم (7) سيعطي دفعة علمية إضافية إلى المكتبة العربية والمحلية على وجه الخصوص.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

المنهج المتبع

1. يعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بالإفصاح عن الادوات المالية، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات والنسب التي تؤثر في تحقيق اهداف البحث وفرضياته.

2. اعتماد المنهج التحليلي: للربط بين الجانب النظري والعملي حيث سيتم إجراء بحث تطبيقي عن طريق: عمل قوائم استقصاء للقوائم المالية لتحديد مدى التزام المصارف في عينة البحث البالغ ستة مصارف تقليدية بحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية.
3. قياس أثر التزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية على الأداء المالي لتلك المصارف.

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال البحث إلى متغير تابع ومتغير مستقل وعلى النحو الآتي:

أ- المتغير المستقل: التزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية. وللوصول إلى تحديد التزام المصارف بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية وهو (المتغير المستقل) يتم ما يلي:

1. إعداد استمارة استقصاء تتضمن جميع فقرات المعيار ومقسمة إلى أربع محاور رئيسية مدونة في استمارة استقصاء تملأ من قبل الباحثين بوضع درجة 1 في حالة تطبيق الفقرة من قبل المصرف، ودرجة صفر في حالة عدم التطبيق لفقرة المعيار.
2. ملئ استمارة الاستقصاء لكل مصرف بناءً على القوائم المالية المنشورة والمعتمدة ولخمس سنوات لكل مصرف (أي استمارة استقصاء لكل سنة لكل مصرف).
3. تقسيم النتائج والتحليل وفق نموذج ليكرت الخماسي (- Rickards G, Magee C, Artino AR., Jr2012 -) وبقسمة فقرات كل محور من المحاور الاربعة على 5 تكون النتائج لكل فئة وكما يلي:

- المحور الأول يتكون من 11 فقرة وبقسمة عدد الفقرات على 5 تكون النتائج كما يلي:
  - من (صفر- 2.2) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار مرفوض
  - من (2.2 -4.4) غير ملتزم بفقرات المعيار مرفوض
  - من (4.4 -6.6) محايد مرفوض
  - من (6.6 -8.8) ملتزم بفقرات المعيار مقبول
  - من (8.8 -11) ملتزم جدا بفقرات المعيار مقبول
  - وتستخدم المعادلة التالية للحكم على الالتزام:
    - $X1+X2+.....+X11 \geq 7$
  - X حيث إن كل X مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المحور الأول البالغة 11 فقرة
- المحور الثاني يتكون من 4 فقرات وبقسمة عدد الفقرات على 5 تكون النتائج كما يلي:
  - من (صفر- 0.8) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار مرفوض
  - من (0.8- 1.6) غير ملتزم بفقرات المعيار مرفوض
  - من (1.6- 2.4) محايد مرفوض
  - من (2.4- 3.2) ملتزم بفقرات المعيار مقبول
  - من (3.2- 4) ملتزم جدا بفقرات المعيار مقبول
  - وتستخدم المعادلة التالية للحكم على الالتزام:
    - $X1+X2+.....+X4 \geq 3$
  - X حيث إن كل X مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المحور الأول البالغة 4 فقرات

- المحور الثالث يتكون من 8 فقرات وبقسمة عدد الفقرات على 5 تكون النتائج كما يلي:
  - من (صفر- 1.6) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار مرفوض
  - من (1.6- 3.2) غير ملتزم بفقرات المعيار مرفوض
  - من (3.2- 4.8) محايد مرفوض
  - من (4.8- 6.4) ملتزم بفقرات المعيار مقبول
  - من (6.4- 8) ملتزم جدا بفقرات المعيار مقبول
  - وتستخدم المعادلة التالية للحكم على الالتزام:
  - $X1+X2+.....+X8 \geq 5$
  - X حيث إن كل X مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المحور الأول البالغة 8 فقرات
- المحور الرابع يتكون من 4 فقرات وبقسمة عدد الفقرات على 5 تكون النتائج كما يلي:
  - من (صفر- 0.8) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار مرفوض
  - من (0.8- 1.6) غير ملتزم بفقرات المعيار مرفوض
  - من (1.6- 2.4) محايد مرفوض
  - من (2.4- 3.2) ملتزم بفقرات المعيار مقبول
  - من (3.2- 4) ملتزم جدا بفقرات المعيار مقبول
  - وتستخدم المعادلة التالية للحكم على الالتزام:
  - $X1+X2+.....+X4 \geq 3$
  - X حيث إن كل X مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المحور الأول البالغة 4 فقرات

رموز متغيرات البحث المستقلة

المتغير المستقل الأول: الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة المركز المالي FBD

المتغير المستقل الثاني: الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل الشامل ISD

المتغير المستقل الثالث: الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية. OD

المتغير المستقل الرابع: الإفصاح عن المخاطر الائتمانية للأدوات المالية. CRD

ب- **المتغير التابع: الأداء المالي:** بعد تحديد المصارف الملتزمة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية يتم قياس أثر الالتزام بتلك المتطلبات على تحقيق الأداء المالي عن طريق استخدام معادلة متوسط العائد على الأصول (ROAA) للمصارف عينة البحث. رمز المتغير التابع: الأداء المالي (متوسط العائد على الأصول ROAA).

مصادر البيانات

1. المصادر الأولية: سيتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التقليدية البحرينية وذلك للفترة من عام (2013- 2017).
2. المصادر الثانوية: الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات، أوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، المجلات إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات** لاختبار فرضيات البحث والوصول إلى النتائج النهائية سيتم الاعتماد على استخراج النسب المالية (معادلة متوسط العائد على الأصول (ROAA)) وكذلك باستخدام البرنامج الإحصائي ((SPPS واستخدام برنامج (Excel)، وسيتم استخدام أدوات إحصائية منها تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات البحث
- **مجتمع البحث:** تكون مجتمع البحث من جميع المصارف التقليدية البحرينية في قطاع التجزئة وهي سبعة مصارف وفق احصائيات مصرف البحرين المركزي وهي (الأهلي المتحد، البحرين للتنمية، البحرين والكويت، الإسكان، الخليج الدولي، البحرين الوطني، المستقبل (تحت التصفية).
- **عينة البحث:** تحتضن مملكة البحرين أكبر تجمع للمؤسسات المالية وتشمل على مجموعة من المصارف البحرينية. وتم اعتماد مجتمع البحث على أن يكون المصارف البحرينية التقليدية / قطاع التجزئة. وبالتالي تكون عينة البحث المعتمدة تتكون من (6 مصارف بحرينية/قطاع التجزئة)، وفيما يأتي جدول يبين نبذة مختصرة عن عينة البحث، وهي المصارف التقليدية البحرينية ضمن قطاع التجزئة:

الجدول رقم (1) عينة البحث- المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة [(1)]

التسلسل	اسم المصرف	قطاع العمل	تاريخ تصريح العمل في مملكة البحرين	حقوق الملكية31- 12- 2017 (رأس المال +حقوق الأقلية)
1	البنك الخليج الدولي	قطاع التجزئة	1976	9,577,209
2	البنك الأهلي المتحد	قطاع التجزئة	2000	12,498,949
3	بنك الإسكان	قطاع التجزئة	1979	738,401,860
4	بنك البحرين للتنمية	قطاع التجزئة	1992	176,170
5	بنك البحرين الوطني	قطاع التجزئة	1957	3,101,540
6	بنك البحرين والكويت	قطاع التجزئة	1971	3,763,100

اختبار الفرضيات ومناقشتها:

حيث يتم عرض وصف لمتغيرات البحث، ومن ثم اختبار الفرضيات ومناقشتها.

- وصف متغيرات البحث: يتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (التزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح (لأربعة محاور)، الأداء المالي)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة البحث وهي المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة.

1. الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية- المحور الأول، اعتمادا على قوائم الاستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف،

(1) - من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مصرف البحرين المركزي

الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية /قطاع التجزئة/ المحور الأول للفترة (2013- 2017) [2]

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2013	0.727	0.818	0.727	0.727	0.636	1
2014	0.818	0.909	0.818	0.818	0.727	0.909
2015	0.818	0.909	0.818	0.818	0.727	0.818
2016	0.909	0.909	0.727	0.909	0.909	0.636
2017	1	1	0.636	1	1	0.727
المتوسط الحسابي	0.854	0.909	0.745	0.854	0.800	0.818
الانحراف المعياري	0.103	0.064	0.0761	0.103	0.149	0.143
القيمة القصوى	1	1	0.818	1	1	1
القيمة الدنيا	0.727	0.818	0.636	0.727	0.636	0.636

مما تقدم يلاحظ التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة في المحور الأول بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 (الإفصاح عن الأدوات المالية)، إذ تراوح متوسط اجابات المجيبين بين (0.7452– 0.909) إذ كان بنك البحرين الوطني أكثر البنوك التزاما بمتطلبات المعيار ضمن المحور الأول وكانت سنة 2017 أكثر السنوات التزاماً.

2. الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية- المحور الثاني، اعتمادا على قوائم الاستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف،

الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية /قطاع التجزئة /المحور الثاني للفترة (2013- 2017) [3]

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2013	1	1	1	0.75	0.75	1
2014	0.75	0.75	1	1	0.75	1
2015	1	1	0.75	1	0.75	0.75
2016	1	1	0.75	1	1	1
2017	1	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المتوسط الحسابي	0.95	0.9	0.85	0.9	0.8	0.9
الانحراف المعياري	0.111	0.136	0.136	0.136	0.111	0.136
القيمة القصوى	1	1	1	1	1	1
القيمة الدنيا	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75

(2) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استنادا إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف /قطاع التجزئة

(3) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استنادا إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف /قطاع التجزئة

مما تقدم يلاحظ التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة في المحور الثاني بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 (الإفصاح عن الأدوات المالية)، إذ تراوح متوسط اجابات المجيبين بين (0.8– 0.95) إذ كان بنك البحرين والكويت أكثر البنوك التزاما بمتطلبات المعيار ضمن المحور الثاني وكانت سنة 2017 أكثر السنوات التزاماً.

3. الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية- المحور الثالث، اعتمادا على قوائم الاستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف،

الجدول رقم (4) الإحصاء الوصفي للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية /قطاع التجزئة/المحور الثالث للفترة (2013- 2017) [4]

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2013	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	1
2014	0.875	0.875	0.875	0.75	0.75	0.875
2015	0.75	0.75	0.875	0.75	0.75	0.875
2016	0.875	0.875	0.75	0.875	0.875	0.75
2017	1	1	0.75	1	1	0.75
المتوسط الحسابي	0.85	0.85	0.8	0.825	0.825	0.85
الانحراف المعياري	0.104	0.104	0.068	0.111	0.111	0.104
القيمة القصوى	1	1	0.875	1	1	1
القيمة الدنيا	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75

مما تقدم يلاحظ التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة في المحور الثالث بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 (الإفصاح عن الأدوات المالية)، إذ تراوح متوسط اجابات المجيبين بين (0.8– 0.85) إذ كان بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت أكثر البنوك التزاما بمتطلبات المعيار ضمن المحور الثالث وكانت سنة 2017 أكثر السنوات التزاماً.

4. الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية- المحور الرابع، اعتمادا على قوائم الاستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف، وكما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5) الإحصاء الوصفي للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية /قطاع التجزئة – المحور الرابع للفترة (2013- 2017) [5]

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2013	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	1
2014	0.75	1	1	0.75	0.75	1

(4) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استنادا إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف /قطاع التجزئة

(5) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استناداً إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف /قطاع التجزئة

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2015	0.75	0.75	1	1	0.75	1
2016	1	1	0.75	1	0.75	0.75
2017	1	1	0.75	1	1	0.75
المتوسط الحسابي	0.73	0.77	0.73	0.77	0.69	0.77
الانحراف المعياري	0.136	0.136	0.136	0.136	0.111	0.136
القيمة القصوى	1	1	1	1	1	1
القيمة الدنيا	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75

مما تقدم يلاحظ التزام المصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة في المحور الثالث بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 (الإفصاح عن الأدوات المالية)، إذ تراوح متوسط اجابات المجيبين بين (0.68– 0.77) إذ كان بنك البحرين الوطني وبنك الاسكان وبنك الخليج هي أكثر البنوك التزاما بمتطلبات المعيار ضمن الثالث وكانت سنة 2017 أكثر السنوات التزاماً.

5. الإحصاء الوصفي لمتغير الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول اعتمادا على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة، وكما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6) الإحصاء الوصفي لمتغير الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول[6]

المصرف / السنوات	بنك البحرين والكويت	بنك البحرين الوطني	بنك البحرين للتنمية	بنك الإسكان	البنك الأهلي المتحد	البنك الخليج الدولي
2013	1.43	1.9	0.22 -	1.38	1.3	5.74
2014	1.49	1.95	0.42	1.72	1.6	4
2015	1.44	1.93	0.55	1.9	1.7	3.74
2016	1.51	1.95	0.51 -	2.59	1.8	1.63
2017	1.62	2.01	3.96 -	2.91	2.1	2.75
المتوسط الحسابي	1.498	1.948	0.744 -	2.1	1.7	3.572
الانحراف المعياري	0.075	0.040	1.85	0.632	0.291	1.529
القيمة القصوى	1.62	2.01	0.55	2.91	2.1	5.74
القيمة الدنيا	1.43	1.9	3.96 -	1.38	1.3	1.63

مما تقدم يلاحظ تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية البحرينية – لمتغير الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول اعتمادا على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمصارف التقليدية البحرينية – قطاع التجزئة.

اختبار الفرضيات:

1. نتائج اختبار الفرضية الأولى: "لا تلتزم المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية"

(6) - من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استناداً إلى للقوائم المالية للمصارف /قطاع التجزئة

للوصول إلى النتائج النهائية المتعلقة باختبار هذه الفرضية، تم تطبيق استمارة الاستقصاء التي تم توضيحها سابقا على المصارف عينة البحث العاملة في مملكة البحرين – قطاع التجزئة ولجميع سنوات البحث، وقد ظهرت النتائج أن جميع المصارف العاملة ضمن قطاع التجزئة كان مجموع نقاط التزامها بتطبيق فقرات معيار الإفصاح ضمن الحدود المقبولة ولجميع المحاور وكما يلي:

أ- المحور الأول: (مكون من 11 فقرة)

ان النتائج المتعلقة بالالتزام كانت بين (7 فقرات =0.636) إلى (11 فقرة=1) وهو ضمن الحدود المقبولة

ب- المحور الثاني: (مكون من 4 فقرات)

ان النتائج المتعلقة بالالتزام كانت بين (3 فقرات =0.75) إلى (4 فقرات=1) وهو ضمن الحدود المقبولة

ج- المحور الثالث: (مكون من 8 فقرات)

ان النتائج المتعلقة بالالتزام كانت بين (6 فقرات =0.75) إلى (8 فقرات=1) وهو ضمن الحدود المقبولة

د- المحور الرابع: (مكون من 4 فقرات)

ان النتائج المتعلقة بالالتزام كانت بين (3 فقرات =0.75) إلى (4 فقرات=1) وهو ضمن الحدود المقبولة

واستناداً إلى النتائج السابقة والمتعلقة بجميع المحاور الأربعة أعلاه ونظراً لحصول جميع المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة محل البحث على نقاط تطبيق للفقرات وبنسب مقبولة وضمن الحدود المحددة مسبقاً، أي انها جميعاً ضمن تصنيف مقبول، لذا فأننا نرفض الفرضية العدمية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على: **" تلتزم المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية"**

2. نتائج اختبار الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المركز المالي) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

وبناءً على بيانات المصارف التقليدية البحرينية/قطاع التجزئة وعند إخضاعها للاختبار ظهرت النتائج الموضحة

الجدول رقم (7) نتائج اختبار أثر الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح (محور المركز المالي)على الأداء المالي- للمصارف /قطاع التجزئة (7)

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الأداء المالي	275.	0.548	0.300	11.995	0.002	الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح	.548	2.213	3.463	0.002

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المركز المالي) على الأداء المالي بنسبة متوسط العائد على الأصول للمصارف/قطاع التجزئة،

(7) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامجSPSS

حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (11.995) وبمستوى الدلالة (sig.=.002) وهو أقل من 0.05، وتشير النتائج إلى أن متغير الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح يفسر ($r^2 = 30\%$) من متغير الأداء المالي، وان معامل الارتباط بينهما (r=54.8 %) يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما أن معامل الانحدار (β=0.548) حيث كانت (t=3.463) وبمستوى دلالة (sig.=.002) وهو أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل البديلة لها التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المركز المالي) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

3. نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور قائمة الدخل) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

وبناءً على بيانات المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة وعند إخضاعها للاختبار ظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (8)نتائج اختبار أثر الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح (محور قائمة الدخل)على الأداء المالي للمصارف قطاع التجزئة [(8)]

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.166	0.442	.195	6.792	0.015	الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح	0.442	2.131	2.606	0.015

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المركز المالي) على الأداء المالي بنسبة متوسط العائد على الأصول للمصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (6.792) وبمستوى الدلالة (sig.=.015) وهو أقل من 0.05، وتشير النتائج إلى أن متغير الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح يفسر ($r^2 = 19.5\%$) من متغير الأداء المالي، وان معامل الارتباط بينهما (r=44.2%) يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما أن معامل الانحدار (β=0.442) حيث كانت (t=2.606) وبمستوى دلالة (sig.=.015) وهو أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل البديلة لها التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور قائمة الدخل) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

(8) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

4. نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور الإفصاحات الاخرى) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

وبناءً على بيانات المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة وعند إخضاعها للاختبار ظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (9) نتائج اختبار أثر الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح (محور الإفصاحات الأخرى) على الأداء المالي للمصارف قطاع التجزئة (9)

المتغير التابع	R معامل الارتباط نتائج اختبار المعدل	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.159	0.433[a]	0.188	6.464	0.017	الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح	.433	2.866	2.542	0.017

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور الإفصاحات الاخرى) على الأداء المالي بنسبة متوسط العائد على الأصول للمصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (6.464)وبمستوى الدلالة (sig.=.017) وهو أقل من 0.05، وتشير النتائج إلى أن متغير الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح يفسر (18.8% = r^2) من متغير الأداء المالي، وان معامل الارتباط بينهما ((r=43.3% يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما أن معامل الانحدار (β=0.433) حيث كانت (t=2.542) وبمستوى دلالة (sig.=.017) وهو أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل البديلة لها التي تنص على:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور الإفصاحات الاخرى) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

5. نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المخاطر) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

وبناءً على بيانات المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة وعند إخضاعها للاختبار ظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

(9) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

الجدول رقم (10) نتائج اختبار أثر الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح (محور المخاطر)على الأداء المالي للمصارف قطاع التجزئة [10]

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الأداء المالي	.134	.404[a]	.163	5.470	0.027	الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح	0.404	2.172	2.339	0.027

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المخاطر) على الأداء المالي بنسبة متوسط العائد على الأصول للمصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (5.470) وبمستوى الدلالة (sig.=.027) وهو أقل من 0.05، وتشير النتائج إلى أن متغير الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح يفسر (16.3% = r^2) من متغير الأداء المالي، وان معامل الارتباط بينهما (r=40.4%) يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما أن معامل الانحدار (β= 0.404) حيث كانت (t=2.339) وبمستوى دلالة (sig.=.027) وهو أقل من 0.05. وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل البديلة لها التي تنص على: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المخاطر) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1. " تلتزم المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية"
2. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المركز المالي) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".
3. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور قائمة الدخل) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

(10) -من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

4. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور الإفصاحات الاخرى) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".
5. " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف التقليدية البحرينية/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار الإفصاح عن الأدوات المالية (محور المخاطر) على الأداء المالي مقاساً بنسبة متوسط العائد على الأصول".

ب- التوصيات: في ضوء النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها؛ يوصي الباحثون بالآتي:

1. العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في المصارف التقليدية في مملكة البحرين بأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي وأثرها على الأداء المالي للمصارف ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (الأدوات المالية: الإفصاحات) من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة أحدث اصدارات معايير الإبلاغ المالي الدولية وتعديلاتها بشتى الوسائل المتاحة.
2. رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين المصارف العاملة في مملكة البحرين، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك المصارف.
3. إعلام مصرف البحرين المركزي والمصارف العاملة في مملكة البحرين بنتائج هذه الدراسة وأهميتها لحث المصارف على تطبيق معايير الإبلاغ المالي لما تحققه من نتائج إيجابية على تحسين الأداء المالي.

قائمة المراجع:

اولاً- المراجع العربية:

1. تشوي، فريدريك وزملاءه، تعريب أ.د. محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004.
2. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، العدد 2005/64/63.
3. حماد، طارق، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، 2006
4. حنان، رضوان حلوة والحارس، أسامة وأبو جاموس، فوزا الدين، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد عمان، 2004.
5. حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006
6. زوينة، بن فرج، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفق المعايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية لبعض المصارف التجارية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15،2015.
7. الشلتوي، فايز زهدي "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية" رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة،2005.
8. عثمان، فاضل نبي، "دور الإفصاح البيئي في دعم الأداء المتميز للشركات- دراسة استطلاعية في عينة من شركات أقليم كوردستان/العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 111، 2017.

9. عومربة، عماش "أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية ولاية سعيدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر،2014
10. العيسى، ياسين أحمد، "مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على المصارف الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2012.
11. مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس – العرض – الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان المملكة الأردنية الهاشمية،2004.
12. المهندي، محمد وصيام، وليد "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية،2007.
13. لولو، شعبان محمد عقيل – قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للاسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة 2015.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Isaac Nyachio Achoki & Julius Warren Kule & Dr. Jaya Shukla, "Effect of Voluntary Disclosure on the Financial Performance Of commercial Banks in Rwanda. A Study on Selected Banks in Rwanda", 2016.
2. Kennedy Prince MODUGU "Firms Performance and Corporate Disclosure Level Of Listed Companies in Nigeria", 2017.
3. Nidhi Sharma Sahore & Anshul Verma, "Corporate disclosure and financial performance of selected Indian manufacturing and Non- manufacturing companies", 2017.
4. Rickards G, Magee C, Artino AR., Jr you cannot fix by analysis what you have spoiled by design: developing survey instruments and collecting validity evidence. J Grad Med Educ. 2012; 4 (4): p407.
5. Stephen Ojeka and Clementina Kanu, "Does Financial Reporting Disclosures Enhance Firm Financial Performance in the Nigerian Manufacturing Companies", 2015.

ثالث- المواقع الإلكترونية:

- https: //www.investopedia.com/terms/f/financialperformance.asp, 10, January 2019.
- https: //www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7, 10, January 2019.